

المؤتمر الدستوري



رسم زيتي معلق في أحد أروقة مبنى الكابيتول يعود تاريخه إلى عام 1940 ويظهر فيه جورج واشنطن وهو يرأس حفل التوقيع على الدستور في فيلادلفيا في العام 1787. بالإذن من مهندس الكابيتول.

العام 1783، لم يكن للحكومة الوطنية رئيس، وكان لديها كونغرس مكون من مجلس واحد، يتولى مهمة التنسيق في المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل الأمن. وأثبت هذا النظام أنه غير ملائم لأنه لم يكن يُتيح للكونغرس فرض ضرائب أو سن قوانين.

وفي سبيل تمويل الخزانة القومية والجيش المتأهب، إعتد الكونغرس على ما تقدمه الولايات الـ13 من دفعات لم يكن من الممكن الاعتماد عليها. وفي غياب التمويل اللازم للقوات المسلحة بشكل كافٍ، كان المجلس

العظمى.

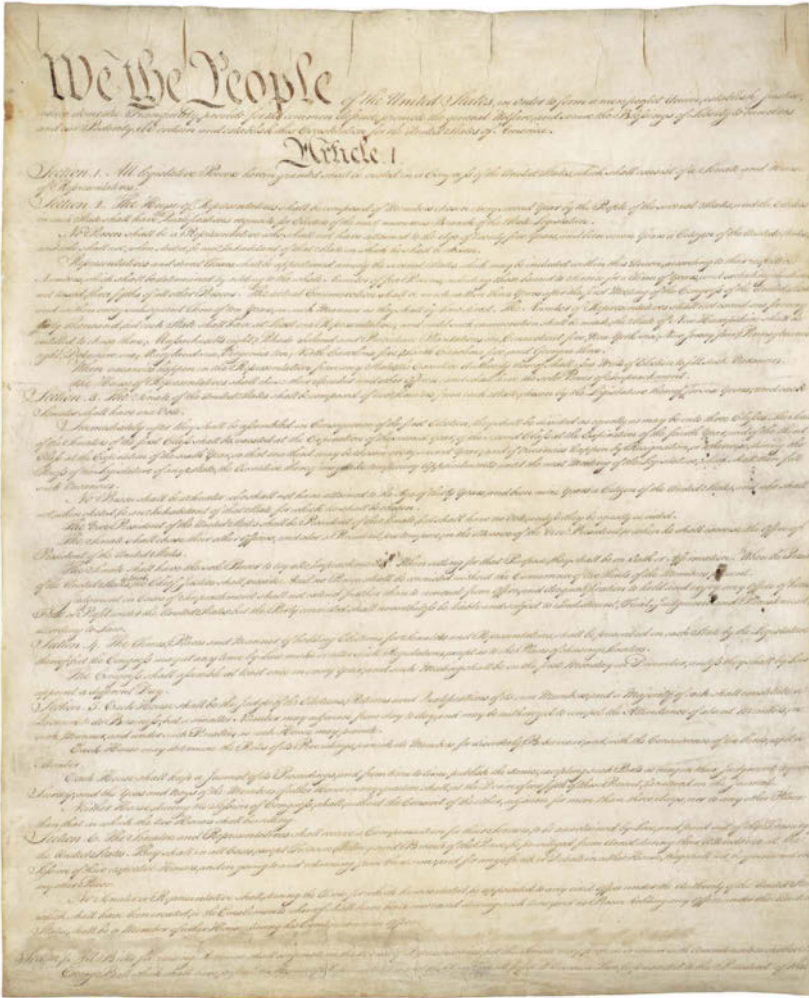
”فوضى وارتباك“

لقد تركت وثائق بنود الاتحاد الكونفدرالي للولايات المتحدة الصادرة في العام 1781، معظم السلطة، بما في ذلك سلطة فرض الضرائب وتنظيم التجارة للولايات الـ13 التي كانت تتصرف آنذاك كدول مستقلة، لدرجة نشوب حروب تجارية فيما بينها.

وحينما انتهت حرب الثورة الأمريكية في

في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، والتي اتسمت بالانقسامات السياسية والجغرافية، وعدم حصول أفراد الجيش على مرتباتهم، وضعف الاقتصاد الذي كان قد بدأ في التعافي لتوه بعد سنوات من الحرب والحظر التجاري، كان استنباط شكل جديد للحكومة الأمريكية يمثل تحدياً جسيماً.

كان هذا هو الوضع الذي واجهته الولايات المتحدة في العام 1787، أي بعد أربع سنوات من حصولها على الاستقلال عن بريطانيا



التشريعي الوطني مسلوب القوة وغير قادر على مواجهة أوضاع محدّدة مثل عمليات التعدي على الأراضي التي كانت تقوم بها بريطانيا العظمى وإسبانيا اللتان كانت أراضيها محاذية لحدود الولايات المتحدة.

وفي 11 أيلول/سبتمبر، 1786، عُقد مؤتمر في مدينة أنابوليس بولاية ميريلاوند بهدف مناقشة التجارة المتبادلة بين الولايات، غير أن المؤتمر دعا عوضاً عن ذلك إلى عقد تجمّع موسّع لمندوبي الولايات في فيلادلفيا في العام 1787 "لوضع البنود الإضافية حسبما يرون ذلك مناسباً لتقديم صيغة دستور للحكومة الفدرالية ملائماً لمقتضيات أحوال الاتحاد."

وقد برزت خطورة الوضع في كانون الثاني/يناير، 1787، عندما حدث التمرد الذي عُرف باسم "تمرد الشاي"، الذي رفع فيه السلاح حوالى ألفي عنصر من المحاربين القدامى في صفوف الحرب الثورية واستولوا على مستودع للأسلحة في ولاية مساتشوستس احتجاجاً على الضرائب المرتفعة وفقدان مزارعهم بسبب الديون.

أبرز هذا التمرد مدى ضعف الحكومة المركزية وعدم وجود جيش متأهب لديها يمكن الاعتماد عليه، وقد أقلق ذلك عدداً كبيراً من الزعماء الأميركيين بمن فيهم القائد الثوري السابق جورج واشنطن الذي كتب يقول إنه: "ما لم يتم تطبيق حل عاجل، فإن ما سيترتب على ذلك هو الفوضى والارتباك."

الاجتماع في فيلادلفيا

في 25 أيار/مايو 1787، اجتمع المندوبون في فيلادلفيا ورشحوا واشنطن رئيساً للمؤتمر الدستوري. وأدى حضور واشنطن، نظراً لكونه بطلاً وطنياً محبوباً، إلى تعزيز شرعية المؤتمر، وشكل هذا عاملاً أساسياً لأن المندوبين قرّروا إبقاء جلساتهم سرية كي يتمكنوا من الحديث بصراحة وهم يصيغون وثيقة جديدة لتحل محل ما يسمى ببنود الاتحاد الكونفيدرالي، التي كانت أول وثيقة لنظام حكم الولايات المتحدة.

ولم يكن مسموحاً لأي امرأة، أو للسود المحرّرين، أو لأي شخص لا يملك عقارات، بالمشاركة في المؤتمر، كما قرّرت ولاية رود آيلاند ألا ترسل أي مندوب. وكان معظم المندوبين من المحامين أو المزارعين أو التجار، وكانت لدى كل فئة منهم فلسفة سياسية وبرنامج مختلف عن الآخرين. وقد اتسمت العملية الدستورية بالزاعات والتسويات، واستمرت حوالى أربعة أشهر. وفي مرحلة معينة عندما وصل الجدل إلى طريق مسدود، كتب واشنطن يقول: "لقد بنست تقريباً من أن أرى أي قضية مفيدة في جلسات هذا المؤتمر، ولذا فإنني نادم على اشتراكي بأية صفة في هذه العملية." وخلال المناقشات، فضّلت الولايات الكبيرة أن يكون تمثيل الولايات في

عبارة: "نحن، الشعب الأمريكي" التي تظهر في مستهل الدستور الأمريكي تعتبر مصدر كل السلطة السياسية الوطنية. بالإذن من دار المحفوظات الوطنية.

المجلس التشريعي الذي سيتشكل قائماً على أساس عدد سكان كل ولاية، بينما دعت الولايات الأصغر إلى تخصيص عدد متساوٍ من المندوبين لكل ولاية.

وفي حزيران/يونيو 1787، حينما ناقش المؤتمر اقتراحاً مقدماً من جيمس ماديسون (من ولاية فيرجينيا) يدعو إلى أن تكون الهيئة التشريعية مكوّنة من مجلسين بحيث تمثل الولايات في كل من المجلسين بعدد من النواب يتناسب مع عدد السكان، هدّدت الولايات الأصغر بحل الاتحاد نفسه وليس المؤتمر فحسب.

وبعد شهر واحد، تقدم روجر شيرمان من ولاية كونيتيكت بحلٍ وسط يكون بمقتضاه لكل ولاية صوت واحد في مجلس الشيوخ، بينما يتحدد عدد ممثليها في مجلس النواب وفقاً لعدد السكان. ويعزز الكثيرون الفضل لهذا الاقتراح في حماية دستور الولايات المتحدة.

يقول المؤرخ روبرت ميدلوكوف في كتابه بعنوان "القضية المجيدة"

يوم الذكرى: التأمل والاحتفال

والقلق حول مدى أهلية أو كفاءة الناخبين في اختيار النواب، صدر تعديل للدستور يسمح باختيار أعضاء مجلس الشيوخ بالانتخاب المباشر).

ورغم الجدل الميرير والمواقف التي بدت أنها لن تؤدي إلى الوتام أو المصالحة، كتب ميدلوكوف يقول إن النواب، في نهاية الأمر، كانوا يتحلون بخيال واسع ولم يتركوا الفرصة تمر دون أن يناقشوا مرة أخرى الانقسامات الرئيسية فيما بينهم.

وأضاف في كتابه أنهم "كانوا رجالاً معتدّين بأنفسهم، ولا بد أن بعضهم اعتقد أن من الممكن أن يغير آراء المعارضين لهم. وفي أي حال كان الجميع يخشون الفشل - وكان الفشل ماثلاً أمام أعينهم. ولم يكن أمامهم خيار سوى مناقشة خلافاتهم للتوصل إلى اتفاق."

التصديق

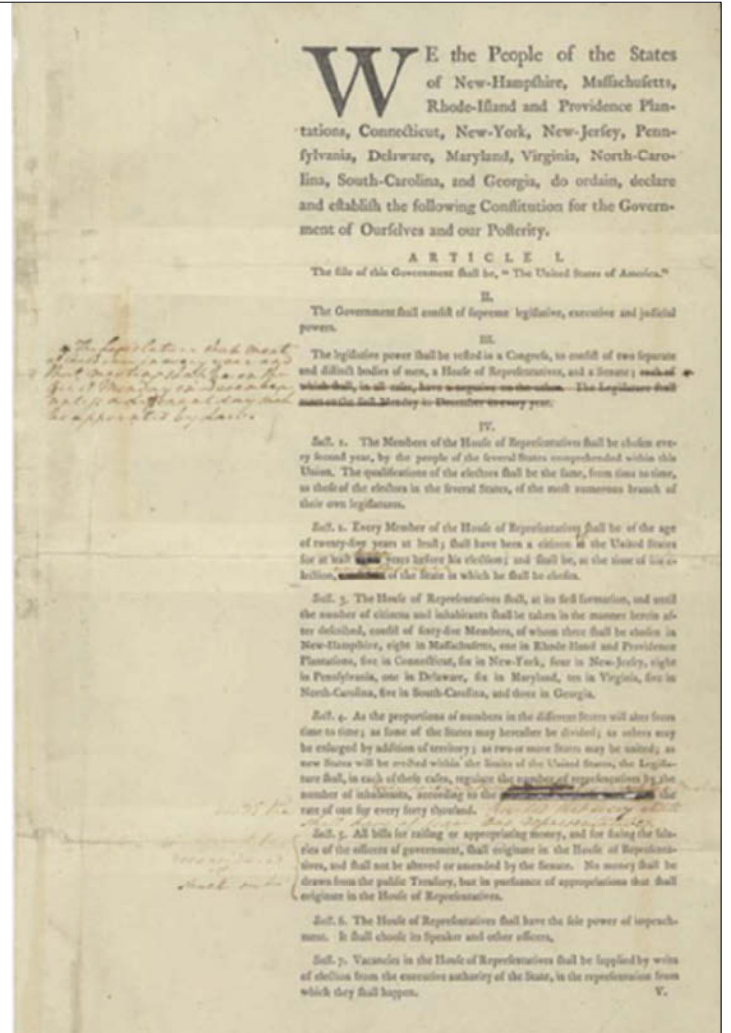
بعد أشهر من الجدل، اتفق المندوبون بالإجماع على قبول الوثيقة النهائية والتوقيع عليها في 17 أيلول/سبتمبر، 1787، مستكملين بذلك الخطوة الأولى في تأسيس الشكل الجديد للحكومة. ونظرًا لأن الوثيقة أصبحت حينئذ تحتاج للتصديق من جانب ثلاثة أرباع الولايات الـ13 (تسع ولايات)، فقد انتقل الجدل من فيلادلفيا إلى المجالس التشريعية للولايات.

وفي مجتمع كان قد فرغ للتو من حرب في سبيل التوصل إلى تمثيل عادل، ولديه شكوك كبيرة في أي شكل من أشكال السلطة المركزية، فإن معارضة الوثيقة كانت مسألة طبيعية. كتب ميدلوكوف يقول "إن رجال الثورة، حينما واجهوا تغييرًا أساسيًا في الترتيبات المتعلقة بنظام الحكم، كانوا سيخونون أنفسهم ويغدرون بما حققوه من إنجازات إن لم يطرحوا تساؤلات حول التغيير المقترح."

وكافحت المعارضة من أجل عدم التصديق على الدستور بمنح أصواتها للمندوبين المناهضين للدستور في انتخابات المجالس التشريعية للولايات، وتوزيع منشورات تندد بغياب الحماية الكافية للحريات الفردية كحرية التعبير، وحرية العقيدة، والمحاكمة أمام هيئة محلفين.

وتولى رجال آخرون من المدافعين عن الدستور، ومن بينهم ألكسندر هاملتون، وجون جاي، وجيمس ماديسون، تولوا كتابة ونشر ردود على نقاط الجدل، عرفت لاحقًا باسم الأوراق الفدرالية، سعوا فيها إلى التوضيح كيف سينجح النظام الجديد، وطمأنوا الأميركيين بأن حرياتهم ستكون مصانة في ظل النظام الفدرالي الجديد.

وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 1787، أصبحت ديلاوير أول ولاية تصدق على الدستور، بينما اندلعت أعمال شغب مناهضة للوثيقة في كارلايل، بولاية بنسلفانيا، وبعد أيام قليلة، أي في آذار/مارس 1788، رفضت رود

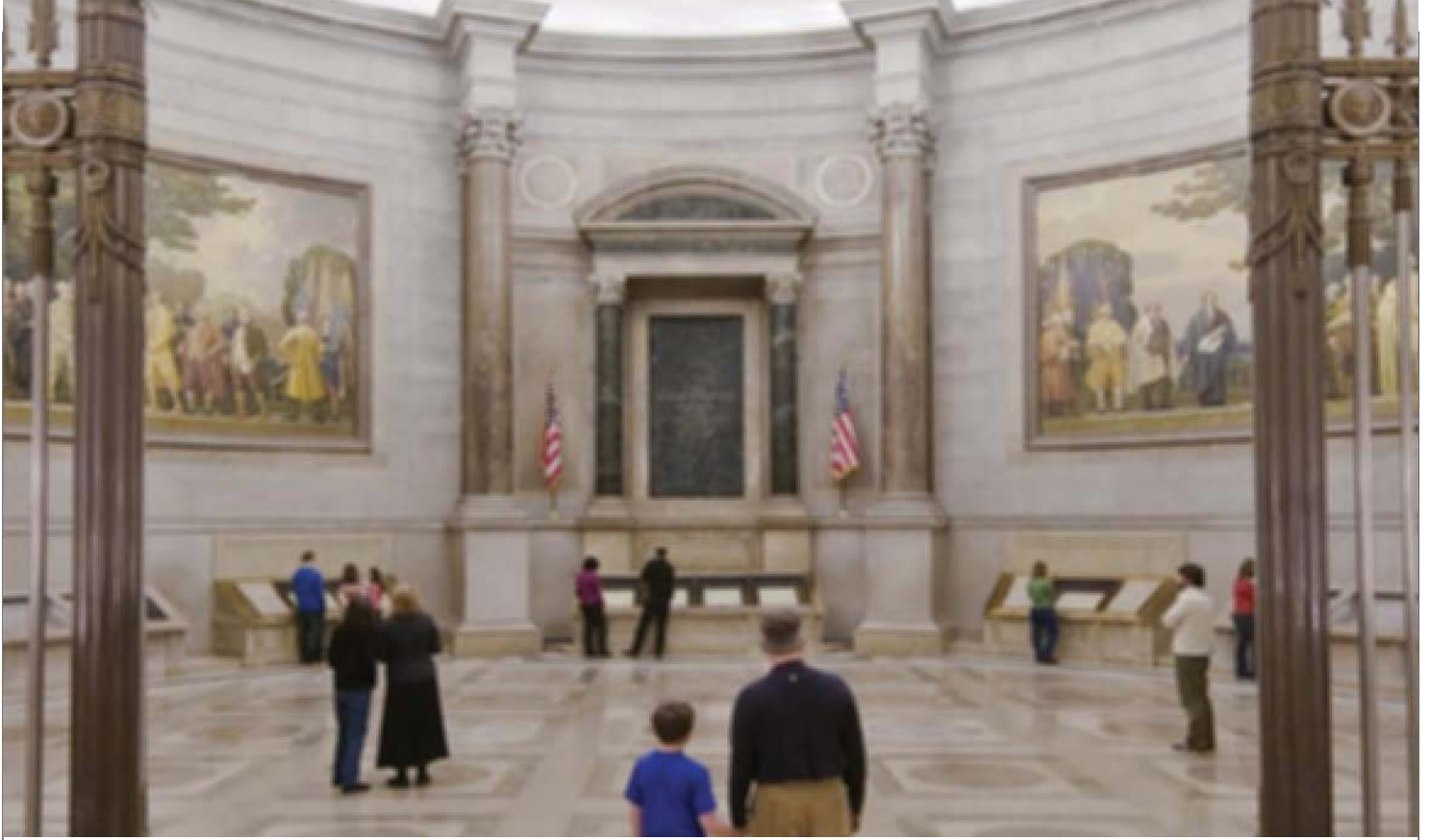


نسخة الرئيس جورج واشنطن الخاصة من مسودة صيغة أولى للدستور خلال المؤتمر الدستوري تتضمن ملاحظات بخط يده. بالإذن من دار المحفوظات الوطنية.

(الصادر عن مطبعة جامعة أكسفورد سنة 1982) إن المؤتمر "وَأد طاقاته الخاصة، وبصورة أساسية من خلال المناقشات والجدل. وفي كل ما جرى من مداورات كان للمنطق والعقل أثرهما المميز، تمامًا مثل عدم التعقل والانجرار إلى الانفعالات، علاوة على الحظ والصدف."

كذلك اختلف المندوبون بشأن كيفية اختيار النواب وفترة توليهم لمناصبهم. ووضع النقاش أولئك الذين لا يثقون بقدرة جماهير الشعب على اتخاذ الخيارات الصائبة بمواجهة أولئك الذين يعترضون بمبادئ المساواة.

وكحلٍ وسط، قرر المؤتمر أن يتضمن المجلس الأكبر، وهو مجلس النواب، الذي تقرر أن يكون الأعضاء فيه حسب عدد سكان كل ولاية، أعضاء يُنتخبون مباشرة من الشعب، وأن تكون مدة عضويتهم عامين. أما أعضاء المجلس الثاني الأقل عددًا (مجلس الشيوخ) فيأتي عن طريق تعيين أعضائه من جانب المجالس التشريعية للولايات، وأن تكون مدة خدمة العضو فيه ست سنوات. (وفي العام 1913 أي بعد سنوات عديدة من هدوء المخاوف



قاعة دار المحفوظات الوطنية الخاصة بمواثيق الحرية في واشنطن هي المقر الدائم لوثائق الدستور وإعلان الاستقلال ووثيقة الحقوق. بالإذن من دار المحفوظات الوطنية.

وفي نهاية المطاف، كما يقول، فإن الدستور الجديد أنشأ حكومة "يبدو أنها قادرة على كبح جماح أسوأ ما في الإنسان من دوافع، وخاصة رغبته الغريزية في الهيمنة على الآخرين."

الدستور الأمريكي 27 مرة، من خلال تعديلات تتراوح من حظر الرق وصولاً إلى ضمان حق التصويت للرجال والنساء بدءاً من سن 18 سنة.

وكتب ميدلوكوف أن الجدل حول الدستور خلال صيف العام 1787، "حل مشكلة السلطة" في أميركا ما بعد الثورة. فعلى الرغم من تعزيز سلطة الحكومة القومية المركزية فإن الولايات، بما فيها الولايات الصغيرة، اقتنعت بأنه سيكون لها يد في ممارسة السلطة.

كما أن المؤتمر والدستور الذي نتج عنه "حصراً السلطة" التي كانت تُعدّ تهديداً لكل من الفضيلة والتحرر. واستناداً لما قاله ميدلوكوف، فإن المؤتمر "حال دون استفحال استبداد الأغلبية لكنه لم ينكر أن السيادة تكمن في الشعب."

أيلاند التصديق على الدستور.

وفي نهاية المطاف، ورغم الجدل الحاد الذي استمر حتى العام 1788 بين الوطنيين الأميركيين المتحمسين من الجانبين المختلفين، سيطر المواليون للدستور على معظم المجالس التشريعية للولايات وبدأ سريان شكل الحكومة الجديدة اعتباراً من 4 آذار/مارس 1789.

وثيقة ديناميكية

لقد كان الدستور الأمريكي منذ بداية عهده وثيقة ديناميكية، وكان يتم تعديله لتلبية الاحتياجات المتغيرة للبلاد، مع المحافظة في الوقت نفسه على المبادئ الأساسية. وابتداءً من وثيقة الحقوق الصادرة في العام 1789 التي تضمنت أول عشرة تعديلات للدستور، فقد تمّ تعديل